

■ منذ استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة في السودان عبر الانقلاب العسكري الذي قزعه العميد عمر حسن البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩. والحديث عن ممارسة الرق في القطر الشفيق ظاهرة تشرى تباعاً ضمن الشواغل الإنسانية في العديد من الصحف ومراكز الدراسات ومنظمات حقوق الإنسان في أمريكا بوجه خاص، حيث أسفر هذا الاهتمام مؤخراً عن خطة مبيتة لوصم العرب المسلمين في الشمال بالقهر والجور في تعاملهم غير الحضاري والا إنساني مع أبناء الوطن الولد من التزويج المسيحيين والوثنيين في جنوب السودان، وتكمن خطورة هذا الاتهام في كونه واحداً من الادعاءات المغلوطة التي دأبت الإدارة الأمريكية على استخدامها في تبرير مشروعات منع الجنوبيين حق تقرير المصير، إيداً بتقسيم السودان إلى دولتين وربعاً دويلات عرقية متناحرة يسهل السيطرة عليها.

وإذا كان نظام الإنقاذ الحاكم في السودان قد ارتكب جريمة سياسية وقارضية فادحة حين أضفى القداسة على الحرب الأهلية، واعتبر قتل أبناء الشمال «جهاداً» في سبيل الله، وضحاياهم شهداء أبراراً في جنة الخلد مع الملائكة والقديسين، بينما يعتبر الضحايا من أبناء الجنوب كفرة وملحدين وماوهم النار وبئس القرار. فلا يلو من هذا النظام سوى نفسه إذا كان الرئيس بوش قد ابتلاه بالسيناتور جون دانفورت مبعوثاً شخصياً له في السودان وهو أولاً قسيس الاعتراف للرئيس الأمريكي، وأيضاً مرشح التحالف المسيحي اليهودي واللوبي النقطي في الكونغرس!

ومنذ مباشرة دانفورت لمهامه في السودان، وهو بذكي نيران الفتنة عرقياً تحت شعار الاضطهاد الديني وانتهاك حقوق الإنسان الذي يكابده أبناء الجنوب، ومن ثم راح يدعم في المقابل أنشطة المنظمات التبشيرية المشبوهة بنحو مليون دولار يومياً بدعوى الإسهام في أعمال الإغاثة الإنسانية للمتضررين من ويلات المجاعات والأوبئة والمروعين بالحرب الأهلية، ولا شك أنه جهد مقدر ومشكور لدى الجنوبيين في غياب الدور العربي وضعف إمكانات الحكومة السودانية، على أنه تزامن مع هذا النشاط شن حملة دعائية محمومة تستهدف وصم السودان بممارسة الرق، كان أول من روج لها الرابطة القومية الأمريكية المناهضة للرق (NAPS) تحت قيادة الدكتور أنطوني بول وهو رئيس شعبة الأحياء بكلية أوكوند في هانتشيل بولاية الباما، حيث تواصل إرسال أعداد من أعضائها إلى جنوب السودان ووضع التقارير الدورية عن تطورات ظاهرة الرق، فيما قامت الرابطة ببناء بعض المدارس ومساكن لإيواء التلاميذ في عدد من القرى الجنوبية أوائل التسعينيات!

وهكذا تسربت تلك التقارير إلى وسائل الإعلام الأمريكية، وراحت تتداعى لمأساة الرق في السودان بشكل مثير للكرهية ضد العرب المسلمين في السودان، وقد بدأت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الحملة عام ١٩٩٥ بتقرير نشرته حول غارة شنتها قوات الدفاع الشعبي التابعة للجبهة الإسلامية على إحدى قرى الجنوب لطاردة فلول الحركة الشعبية التي تمارس التمرد تحت قيادة العقيد جون جارانج وقالت الصحيفة إن الغارة صرعت العديد من الرجال وأسفرت عن نهب الكثير من

حقيقة مشككة الرق في السودان

يوسف الشريف

ممتلكات السكان و... سبى بعض النساء والأطفال، ثم خلس التقرير إلى قصة تحرير الفتاة تريزا نيسابول ديفنق ابنة الابن عشر ربيعاً من أسر الرق مقابل خمسين دولاراً!

بعدها عرضت بريارا لوجل المدرسة بالصف الخامس في إحدى مدارس مدينة دينفر بولاية كولورادو الأمريكية قصة تريزا على تلاميذها، وسرعان ما اتفعلوا بها وانخرطوا ضمن حملة توعية تهدف إلى شراء الأرقاء من سائهم بغرض تحريرهم، ومن ثم تبرعوا مبدئياً بقيمة وجبة الغذاء لهذا الغرض.

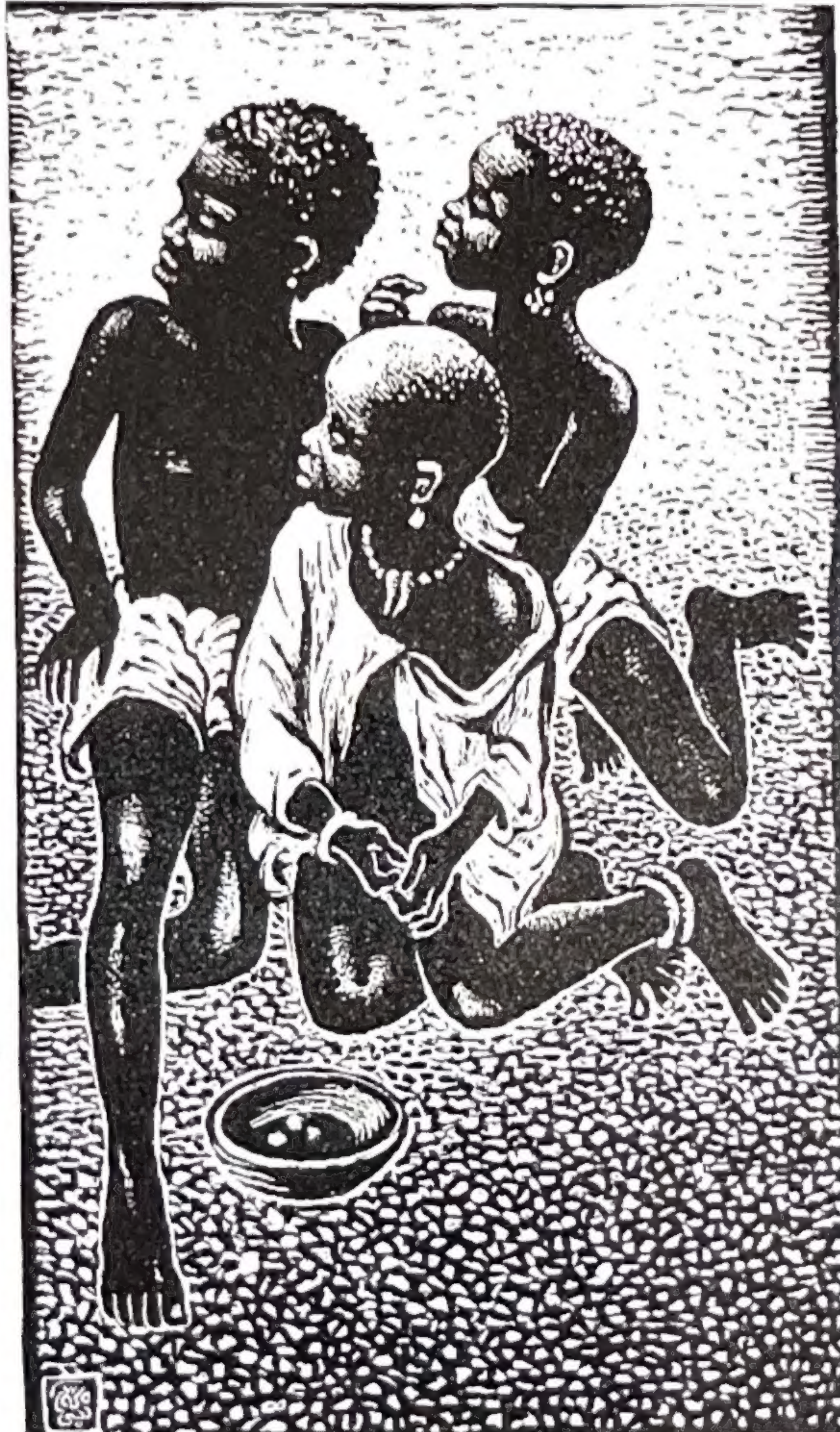
وفي أكتوبر عام ١٩٩٦ دعا النائب دونالد إم. باين إلى جلسة استماع في الكونغرس حول نفس القضية، ونجح في تكوين هيئة خاصة لبحث المسألة السودانية في الاجتماع السنوي للمؤتمر العام للسود، ثم لم تعض أيام حتى أطلق باين حملة مناشدة قومية تدعو إلى تحرير ١٠٣ بين نساء وأطفال من أسر الرق في السودان، ونجحت الحملة في الحصول على توقيعات الآلاف من الأمريكيين على المذكرة التي قدمت إلى الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.

وكان المفوض السابق لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كاسبار بيرو قد زار السودان عدة مرات وخلص إلى وجود ممارسات للرق في إطار الحرب الأهلية بين القوات الحكومية وقوات المعارضة بقيادة جارانج، بينما تقول منظمة «هيومان رايتس واتش» أن الحكومة لا تعير انتباهاً إلى سلوك أفراد قواتها وميلشياتها في مناطق القتال، في الوقت الذي عرضت حالات صارخة خضع فيها أطفال جنوبيون للتجنيد العسكري قسراً بعد انتزاعهم من وسط ذويهم، ثم ينتهي التقرير الأول للمنظمة الصادر عام ١٩٩٥ بعنوان «أطفال الشوارع الأرقاء والأطفال الجنود» ثم الملحق الإضافي الصادر عام ١٩٩٦ بعنوان «خلف خط النار»، إلى وصف مسهب للمجاعة في جنوب السودان وشهادات موثقة حول ممارسات الرق.

وقد أدانت المنظمة - وهي أمريكية - الحكومة السودانية لعدم التزامها بالمواثيق الدولية وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الطفل، واتفاقية الرق لعام ١٩٢٦، وكذا الاتفاقيات الملحق بها عام ١٩٥٦ حول مناهضة الرق، فيما استنكرت «هيومان رايتس واتش» نفي الحكومة السودانية للاتهامات الموجهة لها بهذا الخصوص، رغم ليوها في أضاير لجان الأمم المتحدة، وأهابت في نفس الوقت بالمنظمات الدولية المعنية مثل «اليونيسيف» و«الصليب الأحمر» للتهوض بمسئولياتها عبر التدخل لوقف هذه المعاناة الإنسانية وإنهاء تلك التجارة غير المشروعة!

والشاهد أن الحملة كانت لها تداعياتها المؤسفة في أوساط الأمريكيين السود، الذين تتنازعهم ذكريات الاسترقاق التي تعرض لها جدودهم وجداتهم، حين جرى انتزاعهم من بيئتهم وعائلاتهم الأفريقية وبيعهم عبداً لفلحة الأرض والقيام بالأعمال الشاقة في القارة الأمريكية الجديدة بعد اكتشافها على يد البيض الأوروبيين.

وتروي الصحافة الأمريكية قصة شايلة موتجمرى وهي كانت طالبة لعلم الأحياء في كلية دولان بالباما، وكيف تمكنت مع ١٨



طالباً ونظائره من السود من قضاه أعياد رأس السنة عاماً بعد عام في إحدى القرى التي تعاني ويلات الصرب الأفريقية في جنوب السودان، وكم هي سعيدة لأن كونها أمريكية لم يفقدها صلتها بجذورها الأفريقية، الأمر الذي جعلها تأخذ على عاتقها مساعدة أبناء عشيرتها الذين يتعرضون للظفر والمرض والشوف والرق في جنوب السودان!



ولم تخصص أمريكا وحدها السودان بالترويج لممارسة الرق، ولكن بريطانيا التي استعمرت السودان وتبنت سياسة المناطق المقفولة على جنوبه عبر وضعها إسفينا حضارياً ولغوياً وثقافياً واجتماعياً وبين الشمال، من هنا استعمرت البارونة كوكس تراكم الخبرات البريطانية بالسودان والحنين إلى أمجاد الدولة العظمى التي لم تكن تغرب عنها الشمس، وشنت القوى واذكى حملة ضد نظام الجبهة الإسلامية إبان كان الدكتور الترابي رجله ومفكره وعرابه، ثم لم تتوقف رغم استبعاده من السلطة عن مواصلة ما بدايته.

وقد أثار هذه المرأة حولها شخصياً وحول نشاطاتها السياسية والإعلامية جدلاً واسعاً سواء داخل بلادها أو على صعيد السودان، فهي قد بدأت حياتها ممرضة كرسيت حياتها للعمل الطوعي، فخلعت عليها الملكة إليزابيث لقب بارونة، تقديراً لجهودها في العديد من مناطق العالم التي تعاني مآسى الحروب والنزاعات والأوبئة والمجاعات وبينها بورما والسودان الذي قامت بزيارته عدة مرات، وخاضت تجربة العمل تحت وابل الرصاص والقنابل والصواريخ، وقد حازت بشجاعتها ومبادرتها الإنسانية على العديد من الأوسمة والدكتوراة الفخرية في بريطانيا وغيرها، حيث وقع عليها الاختيار كراعية لجامعة بورتسموث!

البارونة كوكس التي تشغل منصب نائبة رئيس مجلس اللوردات، تحظى باحترام المعارضة السودانية، لمعرفتها وتبنيها هموم وشجون السودان، ودعوتها لرموزه ومفكره للتنوير بقضاياها وشرحها أمام مجلس اللوردات، بينما يكن لها نظام الجبهة الإسلامية عداً مستحكماً إلى حد اعتبارها شيطانية في هيئة امرأة، بسبب انتقاداتها الصارخة له، واتهامه بالتعصب ضد المسيحيين سواء عبر ما يسمى «المشروع الإسلامي» أو التوجه الحضاري، ووصفه - وهو الأخطر - بممارسة الرق والعبودية المنافية للإسلام ضد الجنوبيين!

وقد بدأ اهتمام كوكس بالسودان حين كان ابنها يعمل ضمن برنامج إنساني لرعاية اللاجئين الإريتريين في مدينة «الدامازين» بشرق السودان، وفي إحدى رسائله لها شكاً من نقص شديد في عدد الممرضات، وعندها قررت التوجه إلى هناك مع فريق من الممرضات الإنجليزيات المتطوعات، حيث عاشت ثلاثة أشهر في منطقة «حمرة الوز» تؤدي واجبها حتى نقلت نشاطها بعينها إلى مدينة الأبيض عاصمة ولاية كردفان.

أما عن اهتمامها بمشكلة الرق، فكان عبر قراءتها كتاباً مهماً عنها بالإنجليزية بعنوان «الرق في السودان» من تأليف الدكتور على بالنو والدكتور عشاري، وكلاهما يعمل ضمن هيئة التدريس بجامعة الخرطوم، حيث كان للأمانة العلمية والجهد المبذول في جمع الوثائق والشهادات والتحقيق من

صحتها دور بارز في رواج الكتاب داخل السودان وخارجه باعتباره أهم مرجعية علمية لمشكلة الرق في السودان، وخاصة أنه شهادة من أهلها!

وحين امتنعت حكومة الجبهة الإسلامية عن تقديم التسهيلات التي طلبتها البارونة كوكس لزيارة المناطق المنكوبة بالرق في جنوب وغرب السودان وجبال النوبة، لم نعدم الوسيلة في القيام بالتحقيقات الميدانية عبر بعض الدول الأفريقية المجاورة للسودان

ومتكلمات الإغالة والتبشير وكذا الحركة الشعبية بزعامة جارتج.

كوكس التي ولدت في السادس من يوليو عام ١٩٣٧ استطاعت بتفونها وشهرتها لمضج ممارسات العبودية في السودان، وهي دائماً تعزز ادعاءاتها بالحجج والوثائق والصور، مؤكدة على أن نظام الجبهة الإسلامية هو المسئول الأول عن تشجيع تلك الممارسات أو السكوت عليها، بل وإنكارها إذا لزم الأمر، وتقول إنها لمست خلال جولاتها في المناطق



النظام الحاكم في الخرطوم رغم كل سوءاته وكم وألوان المصائب التي يعاني السودان من ويلاتها، ليس المسئول الأول عما يثار حول قضية الرق، فهو قد ورث تلك المتناقضات عن الأوضاع السابقة



للمنكوبة تعاطفاً كبيراً من جانب بعض النشطاء وزعامات القبائل العربية المسلمة نجاة ضحايا الرق، إذ كانوا يبادرون إلى دفع الإتاوات إلى خاطفيهم مقابل تحريرهم، مؤكدة على أنها كانت شاهدة عيان على تحرير ٣٢٠ طفلاً وامرأة، وأنها التقت بهم وبالمسافرة الذين تولوا مهام التسوية ودفع مبالغ الغدية للخاطفين، كما أنها تحققت من تشغيل عدد آخر من الفتيات والنساء الجنوبيات خادماً لدى أسر عربية وأطلقت عليهم وصف «أسياد»، غير عدد آخر من الأطفال الذين جرى تشغيلهم غصباً كزراعة للطعان الماشية التي يملكها شماليون.

واللافت للانتباه أن صدى اتهام السودان بالرق، وصل عبر البارونة كوكس إلى منظمة التضامن المسيحي التي تتخذ من سويسرا مقراً لها، وقد تضمن تقريرها الصادر في يوليو عام ١٩٩٩ وبلغته وكالة رويترز مزامع خيالية حول نحو ٦٠٠ صبي وفئة من جنوب السودان كانوا مجتمعين تحت شجرة في منطقة «يارجوت» بانتظار تحريرهم من الرق، وعلى لسانهم روى التقرير ألوان وأشكال القسوة والوحشية التي عوملوا بها من الشماليين، غير عشرات القصص حول عشرات الآلاف من العبيد الجنوبيين الذين يعمل غالبيتهم لدى العرب في ولايتي دارفور وكردفان... الخ.



كل هذه الاتهامات والشهادات والتقارير الغربية حول ممارسات الرق في السودان، لا تكاد تجافي في الغالب الأعم منها الحقيقة الموضوعية، لكنها - وهنا بيت الداء - بعيدة كل البعد عن فهم أبعاد الظاهرة عبر اعتماد معايير الرصد والتقييم الغربي، وليس كما يجب في سياقها التاريخي والثقالي والقيم الشعبية الموروثة في السودان، ولعل الأمر برمته يدعونا إلى حد استدعاء منطق المؤامرة في الترويج المتعمد لمأساة الرق في السودان على هذا النحو.

هنا نضرب مثلاً بالافتراءات التي دأب المؤرخون الغربيون والإنجليز بصفة خاصة، حول جلب محمد علي الرقيق من شباب السودان، بينما الحقيقة التي تؤكد قناعات التاريخ وشهاداته ووثائقه، أن السودانيين كانوا مع المصريين قوام جيش محمد علي ومتساوين في الحقوق والواجبات والامتيازات، وهم قد تشرّبوا العلوم أو التدريبات العسكرية الحديثة في الكلية الحربية ومعسكرات الجيش بأسوان، على يد نخبة متميزة من الضباط الأكفاء تحت رئاسة الجنرال سيف، وهو كان أحد قادة جيش نابليون، حتى أعلن إسلامه وعرف باسم سليمان باشا الفرنساوي، هؤلاء الضباط والجنود السودانيون كانوا طليعة التنوير والتقدم في المناطق التي جاءوا منها بعد عودتهم إلى السودان.

وفي كتاب القاضي الأمريكي بيمير كرايت «الخدوي إسماعيل المفترى عليه»، ما يشي بالحقيقة التي تبرئ ساحة مصر من تهمة ممارسة الرق في السودان، حيث يؤكد بالوثائق الثبوتية أن تجارة الرقيق كانت وفقاً على الأجانب فحسب، وتحت حماية قناصل الدول الأوروبية وأمريكا المعتمدين في الخرطوم حينئذ، وكانت البواخر النيلية التي تنقل العبيد من جنوب السودان ترفع أعلام تلك الدول وفي مقدمتهم العلم الأمريكي، بينما

كان معظم المقاولين والوسطاء والجلابة من السودانيين وفي



كتاب الزاوية

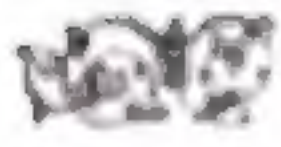


فشل حملة هيكس

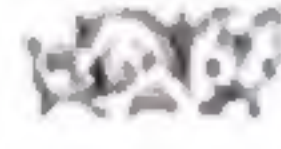
كان المهدي مع قدوم حملة هيكس للقضاء عليه قد حُسّ جنوده وأخبرهم أن النبي قد أوحى إليه أن عشرين ألفاً من الملائكة سيقاتلون الكفار مع جنوده يوم المعركة. وفي أول نوفمبر برح الأبيض قاصداً إلى بركة فانضمت قواته إلى جيش الأمراء الذي كان قد أرسله قبلاً وأخذ الجميع في مناوشة المصريين والتضييق عليهم وكان العطش والإعياء قد فعلا فيهم فعلهما. وفي ٣ نوفمبر كان أبو أنجه والجهادية السود مختبئين في غابة كثيفة فصوبوا نارهم على قلب المصريين حتى اضطر الجيش إلى الوقوف وإقامة زريبة حوله وكانت الدواب والرجال هدفاً ظاهراً لا يُخطئه أي رام. فكان في كل لحظة يقع جمل أو بغل أو إنسان قد أعياه السير. واستمر هذا التقتيل ساعات وكل فرد من الجيش يعاني الآلام من العطش ولا يستطيع السير إلى أي جهة.

وفي الليل زحف أبو أنجه ورجاله ثانياً وصبوا النار طول الليل على هذه الكتلة المؤلفة من الناس والدواب وخارت قوى المصريين فكانوا يندبون حظهم قائلين: «مصر فين يا ست زين دلوقت وقتك»، أما السود فكانوا متبطحين على بطونهم فلا يتألمهم رصاص المصريين الذي كان يذهب في الهواء.

وفي صباح اليوم التالي تقدم هكس وقد خلف وراءه أكواماً من القتلى وبعض المدافع التي قُتل رجالها. ولكنه قبل أن يقطع ميلاً هجم عليه نحو مائة ألف من المتحمسين المتوحشين الذين خرقوا الجيش ودخلوا إلى القلب، وحدثت عندهم مقتلة هائلة، وبعد خمسة عشر يوماً عاد المهدي إلى الأبيض ومعه الغنائم التي أودعها بيت المال.



إن وصف هذه العمليات بالسرق
لا يستند إلى الحقيقة والواقع، لأن الهدف
من الاختطاف ليس الاسترقاق في الغالب
ولا البيع والشراء، وإنما انتظاراً للربح
عبر الفدية التي يتكفل بها القادرون
من الشماليين أو الأجانب



اشكالاً معينة. ومثال ذلك حرف H الذي كانت تختص به قبيلة الشايكية وحرف T وكان وقتاً على قبائل دنقلة أو الدناقلة، وعلى غرارهم كانت القبائل الجنوبية الزنجية لديها ما يميز ملامح أفرادها عبر عمليات الكي والوخز بالإبر، بل إن هذا التمييز كان سائداً حتى في التعرف على ما لدى كل قبيلة من أبقار أو جمال أو غنم.

وكأي مجتمع قبلي موغل في التخلف كانت المعارك غالباً ما تندلع بين هذه القبائل عندما تتور الخلافات حول تحديد زماماتها من الأراضي أو نصيبها من المياه، وربما بسبب اختلاط الماشية أو الادعاء بسرقتها، بينما كانت الأسلحة التي يشهرها كل طرف تجاه الطرف الآخر لا تتعدى السيوف والحراب، ولعل من قرأ كتاب الزعيم والفكر السوداني الجنوبي فرنسيس دينق (Dynamics of Identification) «الغوى المحركة للهوية» يدرك إلى أي مدى كان يعود النوم والصفاء وروح التكامل في أعقاب المعارك التي كانت تنشب آنذاك بين قبيلة «البقارة الحمراء» العربية في الشمال وقبيلة «الدينكا انغوك» الزنجية في جنوب السودان.



في خضم تلك العلاقات والمنازعات بين القبائل في مناطق التماس، كان الاختطاف المتبادل للأطفال والنساء جزءاً مكملاً لعمليات الغزو والانتقام أو الانتصار، كما كانت استعادتهم في مقابل فدية من الماشية أو استبدالهم رهينة برهينة جزءاً مكملاً أيضاً لعملية المصالحة وفقاً لما يصدر عن الإدارة الأهلية في الجانبين من أحكام بهذا الشأن.

فما اندلع التمرد الثاني لأبناء الجنوب عام ١٩٨٣ بزعامة العقيد جون جارانج، وقويت شوكة ميليشياته عدداً وعتاداً وتنظيماً عبر الدعم الأفريقي والعربي والدولي، ونجاحه في اختراق الصفوف والخطوط العسكرية للقوات الحكومية في عهد نميري، لم تصاعدت قوة التمرد إلى حد الاستيلاء على المدن تبعاً في عهد حكومات الصادق المهدي الائتلافية (٨٦-١٩٨٩)، بدأ في استهداف الفراغ الذي تخلف عن الغاء «الإدارة الأهلية» عبر تسليم القبائل من ميزانية الدولة لمواجهة زحف التمرد وقوته، ومن هنا تحديداً تغيرت تقاليد المعارك وحسم النزاعات بين قبائل التماس، بالتزامن مع تصاعد موجة اختطاف الرهائن، وفيما غابت تقاليد الأجويد برزت إلى السطح ظاهرة تحرير المختطفين

مقدمتهم الزبير باشا، هذا في الوقت الذي تفاوض فيه المؤرخون الأجانب عمداً عن الدور الإنساني والسياسي المشهود الذي لعبه الضباط والموظفون المصريون في تنفيذ الأوامر المشددة الصادرة من الحديوي إسماعيل في التصدي لتجارة الرقيق وحماية أبناء السودان من الاسترقاق ووقف مأساة انتزاع الأطفال من ذويهم وقطع دابر الأجانب وتاديب التجار والوسطاء المحليين، وفي وقت سابق لتحريم الرق دولياً!

من هنا يجدر الحذر من الوقوع في شرك الخطط المشبوهة والإساليب المتسوية والادعاءات الملتبسة التي تتهم السودان بممارسة الرق، غفلاً من الإدراك الواقعي المعاش لهذه الظاهرة ميدانياً، وكيف عادت تطل برأسها من جديد بعد صدور الحكم بإعدامها في السودان وكافة دول العالم نهاية القرن ١٩.



فالسودان الذي تبلغ مساحته مليون ميل مربع بما يوازي مساحة دول غرب أوروبا وجزر البحر الأبيض المتوسط، ويضم مئات القبائل وعشرات القوميات والأعراق والثقافات والأديان واللغات والطرقات، إلا أنه كامة وكيان سياسي متناسق ومتماسك لم يتخلق بعد، ولا تزال السلطة المركزية في الخرطوم عاجزة عن بسط هيبتها ونفوذها على مختلف ربوع السودان، ولعله من هنا كانت نشأة وضرورات «الإدارة الأهلية»، كونها الوكيل عن السلطة المركزية بحكم شعبيتها ونفوذها القبلي أو الديني أو السياسي في العديد من المناطق النائية ومناطق أطراف السودان!

كانت للإدارة الأهلية محاكم وسجون وقوانين محلية موروثية وغير مكتوبة، وكانت لها سطوتها وكلمتها الفاعلة في حل المشكلات، سواء بين الأفراد أو القبائل وفقاً لتقاليد «الأجاويد» التي كانت تغلب الحكمة والعدل والتسامح، وقد تجحت الإدارة الأهلية في القيام بمهامها على خير وجه قروناً بعيدة، حتى تبنى الرئيس نميري دعوة اليسار السوداني لإلغاءها بدعوى التحديث والتقدم حتى لو كان على حساب التطور الطبيعي.

من هنا فقد السودان واحدة من أهم آليات الإنارة والأمن والتحكيم، خاصة في النزاعات المستحكمة في مناطق التماس بين القبائل العربية والقبائل الزنجية، فهذه القبائل السودانية كانت حريصة على تمييز أفرادها عبر ما يسمى «الشلوخ» أي تشريط الوجه

كتاب الزاوية



سقوط الخرطوم

وفي الليلة المشومة ليلة ٢٥ يناير علم جوردون بأن المهديين سيهجمون على المدينة فأرسل أوامره يخبر القواد هذا الخبر . ولعله كان يشك في صدق نيتهم في الهجوم في يكور اليوم التالي ، وفي الوقت الذي عبر فيه المهدي إلى الضفة الشرقية . . كان جوردون قد أمر بإطلاق بعض الأسهم النارية في الفضاء وكانت ألوانها كثيرة مختلفة وكانت الموسيقى تعزف في الوقت نفسه والغرض من كل ذلك تحسيس الجنود الذين أضناه الجوع .

ولما دخل الدراويش من جهة النيل الأبيض تصايحوا وهم يعدون في المدينة «للسراية» للكنيسة لأنهم كانوا يعتقدون أنهم سيجدون هناك الأموال المدخرة ، ولما دخلوا السراي وجدوا الخدم في قبو السراي فقتلوه في الحال ، وكان جوردون واقفاً على السلم المؤدى إلى غرفة الجلوس فقال لهم عندما رأيهم : «أين مولاكم المهدي ؟» . ولكنهم لم يكرثوا لهذا السؤال وتقدم أولهم وطعن جوردون بحرته فوق على وجهه دون أن ينطق بكلمة . فأخذ القنلة يجرونه على السلال إلى باب السراي ، وهنا أخذوا رأسه وأرسلوه إلى المهدي في أم درمان . أما الجسم فقد ترك لرحمة المتعصين .

ولما أحضر رأس جوردون للمهدي قال أنه كان يود أن يحضر إليه جوردون حياً لأنه كان ينوي أن يدخله في الإسلام ثم يقايض به الحكومة الإنجليزية على عرابي باشا لأنه كان يأمل أن يساعده عرابي في فتح مصر . واعتقادي أن المهدي كان ينافق في تأسفه هذا على قتل جوردون لأنه لو كان يرغب حقيقة في الإبقاء على حياته لما خالف أمره أحد .



مشكلة الرق في السودان

النشاط الإجرامي ، بينما قال جيمس جاكوبسون الذي عمل فترة في مهام خاصة بمنظمة التضامن المسيحي في السودان ، إنه وجد خلال رحلة قام بها في السودان عام ١٩٩٩ أن أطفالاً وفنية جنوبيين كانوا يدعون خضوعهم للاسترقاق حتى يجتذبوا الدولارات الغربية حسبما نشرته صحيفة «الحياة» اللندنية يوم ٩ سبتمبر ١٩٩٩ .

ولقد طعنت حكومة الجبهة الإسلامية في صحة ومصداقية الصور الفوتوغرافية والأفلام التسجيلية حول عمليات أسر الرهائن ومشاهد تسليم الفدية للمختطفين ، بدعوى التزوير والتلفيق ، استخفافاً بالرأي العام العالمي أو لتحقيق انتصارات صحفية مزيفة .

والحقيقة التي لا خلاف حولها أن أبناء الجنوب عانوا وما زالوا يعانون وطأة المظالم التاريخية والحرب الأهلية وفداحاتها غير الجوع والمرض والقسمة غير العادلة للثروة والسلطة .. ما في ذلك شك ، لكن النظام الحاكم في الخرطوم رغم كل سوءاته وكم والوان المصائب التي يعاني السودان من ويلاتها ، ليس المسئول الأول عما يثار حول قضية الرق . فهو قد ورث تلك المتناقضات عن الأوضاع السابقة .. وصحيح أن نحو ثلاثة ملايين فروا من الجنوب ، لكن معظمهم لم يلجأ إلى أي من دول الجوار وفضلوا النزوح إلى الشمال والعيش في أمان ووفاق مع إخوانهم الشماليين من العرب والمسلمين .

استكمالاً لبياننا المسألة ، يبدو قصور حكومة الجبهة الإسلامية إما عن عمد أو جهل بمخاطر اختيار موقع الدفاع عن نفسها عبر أفكار مسئوليتها حول ما يثار عن الرق ، بينما المطلوب دون تراخ أن تبادر إلى التعامل مع المشكلة بجدية ومسئولية ، عن طريق سد المنافذ والشفرات الخاصة باستغلال ظروف الحرب الأهلية في تسخير الأطفال والنساء للعمل قسراً ، وتشديد العقوبات حول شبكات الاسترقاق إلى الإعدام شتفاً وعلناً في مواقع الجريمة على حد دعوة البعض من القانونيين في السودان . وكذلك فإن المطلوب من «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي يضم فصائل المعارضة في شمال وجنوب السودان الامتناع فوراً عن استغلال قضية الرق في الهجوم على الجبهة الإسلامية . إذ أنه ورغم أن زعامات التجمع تمثل قمة الثقافة والاستنارة في السودان وهم على علم تام بأبعاد وتعقيدات القضية ، إلا أنهم على ما يبدو يقللون من شأن استغلالها من قبل أمريكا والغرب وإسرائيل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في النزاية بالعرب وبالإسلام والمسلمين وتوسيع شقة الخلاف بين الشمال والجنوب ■

مقابل فدية مالية ومن الإنصاف أن يوجه الاتهام إلى الغرب وأمريكا ومنظمات الإنقاذ والتبشير وحقوق الإنسان الدولية بمسئوليتهم عن ابتداء هذا الأسلوب ، ومن ثم تحولت عمليات الاختطاف تحت تهديد السلاح إلى لون من المغامرات التجارية وباب للإثراء غير المشروع ؟

ومن الإنصاف كذلك أن يقال إن وصم هذه العمليات بالرق لا يستند إلى الحقيقة والواقع ، وذلك لأن الهدف من الاختطاف ليس الاسترقاق في الغالب ولا البيع والشراء في سوق النخاسة ، وإنما انتظاراً للربح عبر الفدية التي يتكفل بها القادرون من الشماليين والأجانب بوجه خاص ، بمعنى أن هذه الظاهرة لا علاقة لها بالدين ولا لدوافع عرقية أو عنصرية ، أولاً لكونها مشتركة بين القبائل العربية الشمالية والقبائل الزنجية الجنوبية ، في ضوء الاتهامات الدولية التي تلاحق جارتنا حول اختطاف ميليشياته للأطفال الجنوبيين وتجنيدهم في صفوفها ، أو اختطاف أطفال الشماليين واستعبادهم بالتبادل مع أطفال جنوبيين رهائن لدى القبائل الشمالية ؟

والأدهى والأمر أن وكالات الأنباء فاجأت الجميع بخبر وصول أول فوج من الفتيبة الجنوبية إلى أمريكا منذ نحو عامين ، حيث أعلن عن تعاون الحكومة الأمريكية بإعاشتهم وتعليمهم وتأهيلهم لتولي الوظائف ، ولا أحد يعلم كيف وبأي أسلوب تم تجميع هؤلاء الصبية ، وهل بموافقة ذويهم أم لا ؟ ولماذا اقتصر الاختيار على الجنوبيين فحسب ، إلا أن يكون الهدف رعاية نواة السلطة في الدولة الجنوبية الانفصالية المرتقبة ؟

من جهتها لم تتوان الحكومة السودانية عن الرد على الافتراءات التي تتهمها بغض الطرف عن ظاهرة الرق ، واتهمت البارونة كوكس باعتحام المعايير المزدوجة عبر التفاضل عن اختطاف ميليشيات جارتنا للصبية والشباب ودفعهم إلى ميادين القتال ، باعتبار أن هذا التعامل يخضع لمعيارها للرق ، وقالت إن كوكس دأبت على الدخول بدون تصريح رسمي إلى المناطق التي يحتلها جارتنا ، وأنها لذلك تتجنن ادعاءاته الكاذبة على غرار اتهام السودان بصناعة أسلحة الدمار الشامل ، وقصف أمريكا لمصنع أدوية الشفاء بالخرطوم لهذا الغرض ، فيما روجت حكومة السودان للنقد العنيف الذي وجهه رئيس صندوق حماية الطفولة العالمي «يونيسيف» كارول بيلامي إلى نشاط منظمة التضامن المسيحي في السودان عبر مقولته الشهيرة «عندما تدفع ٥٠ دولاراً على الرأس في بلد يعيش غالبية الناس فيه على أقل من دولار في اليوم ، فإن هذا يشجع على تفاقم هذا